موجز

تسعى هذه الدراسة إلى القياس الكمي للنواتج الخاصة بالعمل الناجمة عن التغييرات في السياسة بشأن القوى العاملة في إطار اتفاق وضع نهائي محتمل بين الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية. ويتيح نموذج القوى العاملة التوازني الإطار النظري لاختبار الخيارات البديلة الخاصة بسياسات العمل بشأن سوقي العمل الفلسطيني والإسرائيلي الشديدي التكامل. ويصف هذا التحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر في القرارات المتعلقة بجانبي العرض والطلب الخاصين بالأيدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل –أي أهمية الطلب الإسرائيلي على الأيدي العاملة بالنسبة للعمال الفلسطينيين، والفجوات المستمرة في الأجور بين العمالة المحلية وفرص العمل الأفضل أجرا في إسرائيل التي لا تتوفر إلا بأعداد محدودة، والبطالة الهيكلية المشاهدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومما يجسد هذه المسائل نموذج يعتمد على إمدادات مستمرة من الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل نتيجة سياسات الهجرة الإسرائيلية. ويتم حل هذا النموذج لتحديد أثر التغييرات الطارئة (الخارجية) في تدفقات الأيدي العاملة الفلسطينية لإسرائيل نتيجة تغييرات في سياسة الأذونات الإسرائيلية، وفي الضوابط الأمنية وإغلاقات الحدود. وتضبط نتائج هذا النموذج باستعمال البيانات المتوفرة لوضع تقديرات كمية للأثر البعيد الأمد على مستويات العمالة، والبطالة، والأجور في الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. وتشير نتائج الإحصاءات المقارنة إلى أن الزيادة في تدفقات الأيدي العاملة إلى إسرائيل تؤدي إلى زيادة الأجور المحلية الفلسطينية نظرا لأن بعض العمال غير العاطلين العاملين محليا تشدّهم فرص العمل الإسرائيلية الأعلى أجورا التي أصبحت أكثر توفرا وبتكلفة ذهاب للعمل وإياب أقل من السابق. لذلك، لا يوازن هبوط في البطالة بين الفلسطينيين الزيادة في عمالة الفلسطينيين في الخارج إلا موازنة جزئية، ومن المتوقع هبوط عمالة الفلسطينيين محليا. وستضيق نوعا ما الفجوة في الأجور بين فرص العمل المحلية وفرص العمل في إسرائيل، ولكن مع استمرار الفجوة المتبقية في التأثير في القرارات بشأن جانبي العرض والطلب على الأيدي العاملة.

* يقدر هذا الكاتب بامتنان البيانات والمساعدة التي قدمها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، والتعليقات التي قدمها كل من سيباستين ديسوس، وبيتر فالون، ورضوان شعبان، وشخص آخر مغفل الاسم.